

الودائع والحل الممكن

For English

أظهرت الفجوة المالية في مصرف لبنان واتساع ارتداداتها السلبية على مجمل النشاط النقدي والاقتصادي، انكشاف الواقع المالي والمصرفي، وانكشاف السياسة المالية التي استسهلت استهلاك موجودات مصرف لبنان واحتياطاته بالعملة الصعبة، المكوّنة بغالبيتها من ودائع المصارف لديه والمقدّرة حالياً بنحو 86.8 مليار دولار.

بعد نزوب السيولة في مصرف لبنان، واستسلام الدولة أمام الانهيار، وتهربها من تحمّل المسؤولية حول استهلاكها المفرط للودائع، طرحت مشاريع حلول وخطط متعددة قصيرة وطويلة الأجل، من قبل الحكومة والمصارف ومصرف لبنان هدفت بمعظمها إلى بناء خريطة طريق تؤدي إلى إعادة الودائع إلى أصحابها، وعودة الانتظام المالي إلى موازنات المصارف وإعادة تفعيل دورها ووظيفتها في خدمة الاقتصاد اللبناني.

2019	2020	2021	2022	Feb-23	الدين العام الاجمالي
34	36	39	41	40	الدين العام بالعملة الاجنبية (مليار \$)
87,279	89,762	93,247	91,169	890,545	الدين العام المحلي (مليار ليرة)
58	60	62	60	59	الدين العام المحلي (مليار \$)
92	96	101	101	99	اجمالي الدين العام (مليار \$)

سعر صرف الدولار الرسمي = 1507.5 ليرة في الاعوام 2022-2019
سعر صرف الدولار الرسمي = 1500 ليرة في العام شباط 2023
سعر صرف الدولار في السوق = 89500 ليرة حالياً

خطة الحكومة لتوزيع الخسائر

تلتزم الحكومة شكلياً بعدم المسّ بالودائع، لكنها تخفضها عملياً من خلال إعادة تصنيف الودائع بالعملة المتبقية لدى القطاع المصرفي، ما بين مؤهلة وتقدر بنحو 40 مليار دولار، وغير مؤهلة وتقدر بنحو 46 مليار دولار. بحيث تكون نسبة استرداد الودائع المؤهلة أعلى، ما بين الضعفين وثلاثة أضعاف، من نسبة استرداد الودائع غير المؤهلة، فضلاً عن تدابير استثنائية ومنتشدة بخصوص الودائع غير المشروعة.

هذه الخطة تحمّل الودائع الجزء الأكبر من خسائر المصارف على النحو الآتي:

- هناك اقتطاع غير مباشر بقيمة 7.5 مليارات دولار بسبب صعوبة تبرير مصادر الأموال.
- شطب 10 مليارات دولار من الفوائد الزائدة، أي الفوائد التي أعطيت على الودائع بنسبة تتعدى النسبة الطبيعية في السوق.

- سيحسم 13 مليار دولار من الودائع المؤهلة وغير المؤهلة لتحويلها وفق قواعد تحويل رأسمالية لتكون جزءاً من أسهم المصارف (Bail In) في مقابل حصول أصحابها على أسهم بقيمة ملياري دولار، أي ما يوازي نصف مجموع رأس مال المصارف الجديدة بعد إعادة الهيكلة.

- تسديد تدريجي وتصاعدي للمبلغ المحمي من الودائع المؤهلة لا يتجاوز 100 ألف دولار، و36 ألف دولار للودائع غير المؤهلة. القيمة الإجمالية للودائع المحمية تقدّر بنحو 22 مليار دولار تدفع مناصفة بين المصارف والمصرف المركزي ضمن مدى زمني يصل إلى 15 سنة، أي أن قيمتها الحالية الصافية تبلغ 13 مليار دولار.

- تحويل 30 مليار دولار من الودائع المؤهلة وغير المؤهلة إلى سندات مالية من فئة (أ) وما فوق تستحق بعد 30 سنة للودائع المؤهلة و40 سنة للودائع غير المؤهلة. ولا تزيد القيمة الحالية المحسومة لهذه السندات على 6 مليارات دولار، يسدّد نصفها من المصارف ونصفها الآخر نقداً من مصرف لبنان.

- تحويل 3 مليارات دولار طوعاً إلى الليرة بسعر صرف مخفض يتراوح بين 20 و50 بالمئة من سعر الصرف السوقي.

و في المقابل، تلتزم الحكومة بإعادة رسملة مصرف لبنان بمبلغ 2.5 مليار دولار وتخصّص بعض إيراداتها المستقبلية وفق معايير محدّدة لتكون موجودات صندوق استرداد الودائع.

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين

2019	2020	2021	2022	Sep-23	مليار ليرة
24,579	22,460	20,556	15,076	13,542	المصارف
29	26	22	17	16	%
50,054	54,331	57,155	56,601	51,578	مصرف لبنان
58	62	62	63	59	%
441	443	474	604	374	المؤسسات المالية
1	1	1	1	0	%
9,820	10,243	12,861	17,042	20,608	المؤسسات العامة
12	12	14	19	24	%
806	663	570	402	796	الجمهور
1	1	1	0	1	%
85,700	88,140	91,616	89,725	86,898	المجموع

هذه الخطة قوبلت بردود فعل سلبية ، لعل أهمها :

- عدم دستورية تصنيف الودائع ما بين مؤهلة وغير مؤهلة وفق القرار الذي صدر عن المجلس الدستوري .
- الاقتطاع المقنع للودائع يصل الى 85 بالمئة من قيمة الوديعة عند اصدار السندات ثم تنخفض نسبة الاقتطاع تدريجياً مع اقتراب السند من تاريخ الاستحقاق .

- ان مدة استحقاق السندات طويلة تصل الى 30 سنة ، وهي غير منصفة للمودعين من ذوي الطبقة المتوسطة وكبار السن .

- اسعار السندات تتأثر باسعار الفوائد العالمية ومعدلات التضخم .

- افتراض دفع مصرف لبنان 3 مليارات دولار عند اصدار السندات مقابل اعتراض المصارف على دفع حصتها .

- تحمل السندات مخاطر كبيرة في حال تعثر الجهة المصدرة للسندات عن سدادها عند الاستحقاق .

مقاربة مصرف لبنان

في المقابل، يتبنّى مصرف لبنان مقاربة مختلفة. إذ عمد المصرف إلى نقل جزء من خسائره لتصبح على عاتق الدولة بقيمة 16.7 مليار دولار ناتجة من تمويل الدولة بالعملات، وهذا ليس دقيقاً. ولا يزال في ميزانيته مبلغ 40.5 مليار دولار مدرجة في بند فروقات إعادة التقييم ، ما يعني أن على طرف ما تسديد هذا المبلغ وإلّا تحمّلته الخزينة . وبذلك يلقي المصرف المركزي على عاتق الحكومة تبعات تسوية مبلغ 57 مليار دولار من الخسائر.

حوّل مصرف لبنان جزءاً من موجوداته إلى ديون على الحكومة اللبنانية جرّاء عمليات بيعه للعملات الأجنبية لها، وقد حدد المصرف هذا البند بقيمة 16.7 مليار دولار. بحسب المركز الاستشاري ، وبالاستناد إلى تقرير التدقيق الجنائي الفاريز أند مارسل وبيانات أخرى، يتبيّن أنّ تحويلات المصرف المركزي لتمويل شراء مادة الفيول وغيرها في السنوات التي سبقت الأزمة لم تتجاوز 12 مليار دولار، فيما أصدرت وزارة المالية سندات يورو بوندز (بما لا يقلّ عن 16 مليار دولار) اشتراها المصرف في مقابل ما يساويها من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. وإذا أضفنا إلى ذلك الفوائد التي دفعتها الدولة على قروضها من المصرف المركزي، فقد تكون الحكومة دائنة وليست مدينة للمصرف المركزي.

وبرأي مصرف لبنان إن استمرار التأخر في إنجاز القوانين الإصلاحية يُضعف المكانة المالية للدولة اللبنانية ومصرف لبنان والمصارف، وهذا الوضع في حال استمراره، يأتي بالضرر على المودعين الذين تتآكل حقوقهم مع مرور الزمن. وعليه فإن استمرار التأخير في معالجة الأزمة المصرفية له تبعات جسيمة على المجتمع اللبناني ككل وعلى الاقتصاد الوطني إنطلاقاً من ذلك، يشدد على أهمية الإسراع في وضع خطة واقعية وعلمية لإعادة هيكلة وإصلاح النظام المصرفي والمالي وإقرار القوانين الخاصة بها والبدء بالتفاوض مع الدائنين، مع التأكيد مجدداً على ان مصرف لبنان على أتم الاستعداد للقيام بكل ما تفرضه عليه القوانين المرعية الاجراء لإتمام ما تقدم.

كما ان التعاون قائم بين مصرف لبنان وصندوق النقد ، وموضوع الودائع مرتبط بمعالجة الفجوة المالية ، ونتيجة الأزمة المالية كان لا بد من الانتقال إلى دولة جزئية للاقتصاد للحفاظ على حد أدنى من الاستقرار. وهناك تعاون تقني وتعاون في ما يتعلق بألية المحاسبة في المصرف التي يتم العمل على تغييرها، لكن في المقابل التعاون الدولي لوضع خطط مالية متكاملة لم يتم، لأن القوانين المطلوب إقرارها لم تقر حتى الآن . كما أن الفجوة المالية أيضاً كبيرة تحتاج إلى إرادة سياسية لمواجهةها بإقرار قوانين معينة .

أما بالنسبة إلى الودائع المصرفية ، فإن الإجراءات التي يقوم بها المصرف المركزي من خلال التعاميم التي يصدرها تبقى إجراءات محدودة ولا يجب أن تحل مكان الإجراءات المتكاملة التي تقرها الحكومة والمجلس النيابي .

ويعتبر مصرف لبنان ان معالجة الفجوة تتطلب مسؤولية مشتركة يجب أن يتحملها الجميع ، ومن الهم البدء بمعالجة أولية لإعادة بناء إقتصاد سليم وإعادة إطلاق القطاع المصرفي كي يستطيع تحقيق أرباح يمنح المصرف المركزي توزيعها على أصحاب المصارف بل تبقى داخل المصارف لإعادة توزيعها على المودعين .

ميزانية مصرف لبنان

2019	2020	2021	2022	2023	نهاية الفترة ، بمليارات الدولارات
13.9	17.3	16.6	16.6	19.2	ذهب
29.6	18.6	13.6	10.4	9.6	عملات اجنبية
0.3	0.3	0.3	0.2	0	مطالبات على الزبائن
13.8	13.1	12.6	10.7	1	قروض للمصارف التجارية
1.2	1.2	1.1	1.2	0.1	قروض مصارف التسليف
0	0	0	0	16.6	قروض للقطاع العام
0	0	0	0	43.2	فروقات تقييم الذهب والعملات الاجنبية
45.7	45.5	45.5	45	9.3	محفظه الاوراق المالية
0.3	0.3	0.3	0.3	0	موجودات ثابتة
12	12	12	12	1.2	موجودات عن عمليات مقايضة على ادوات مالية
24.7	40.5	61.2	93.2	7.0	موجودات اخرى
141.4	148.6	163.2	189.7	107.2	الموجودات = المطلوبات
7	20.5	30.4	53.2	3.9	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
107.6	103.2	104.9	101.7	86.8	ودائع المصارف التجارية
2.2	1.8	1.8	1.8	0.7	ودائع مصارف التسليف
0.1	0.1	0	0.2	0.1	ودائع الزبائن
5.4	4.5	7.8	12.8	12.4	ودائع القطاع العام
8.5	11.5	11.9	12.7	0	فروقات تقييم الذهب والعملات الاجنبية
0	0	0	0	0	اوراق مالية غير الاسهم
1.8	2.9	1.3	1.7	1.8	التزامات خارجية
0.6	0.1	0.1	0.1	0	التزامات اخرى طويلة الاجل
3.8	3.5	3.5	3.5	1	الاموال الخاصة
4.4	0.5	1.6	2.1	0.4	التزامات اخرى

موجودات اخرى 2023 = 3948 مليار ليرة وفق موقع مصرف لبنان ، وعلى الاغلب خطأ مطبعي

وجهة نظر المصارف

تفترض المصارف أن حدود مسؤوليتها القصوى يجب ألا تزيد على قيمة الخسائر المحققة حالياً، وهذه تقارب 7 مليارات دولار بعد اعتماد سعر 15 ألف ليرة لصرف الدولار مقابل الليرة. أي أنها قد تزداد مع رفع سعر الصرف إلى 89500 ليرة. هذا الطرح يتيح لعدد من المصارف المحظية تسوية خسائرها من خلال إعادة الرسملة بالتقديمات النقدية، وإعادة تقييم الموجودات العقارية، وبيع الأصول الخارجية، وتحويل جزء من المطلوبات إلى حساب رأس المال، أي تحويل الودائع إلى أسهم.

وترى المصارف وجوب إحالة 60 مليار دولار من الخسائر إلى عاتق الدولة، علماً أن المعنيين يتفقون على أن الخسائر المصرفية تبلغ 70 مليار دولار. وعلى الدولة تخصيص إيراداتها الضريبية وعائدات أملاكها العامة وأصولها التجارية ومواردها المستقبلية المحتملة كالغاز والنفط، في تسديد ما هو متوجب من خسائر.

طرحت المصارف مشاريع حلول تؤدي وفق ما يرونها إلى ثلاثة أمور أساسية، أولها إعادة نحو 80 بالمئة من الودائع المصرفية فوراً الذين ينتمي غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى التي يحتاج إليها الاقتصاد بقوة لإعادة تشغيله، وثانيها إبقاء المصارف على قيد الحياة وإشراكها في معركة النهوض، والأمر الثالث إعادة رسملة مصرف لبنان، وإبقاء لبنان على خريطة الأسواق المالية العالمية.

2019	2020	2021	2022	2023	القيمة مليار \$
107.6	103.2	104.9	101.7	86.8	ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

2019	2020	2021	2022	2023	المصارف
51,973	36,832	36,083	40,704	46,517	ودائع المقيمين (مليار ليرة)
4,733	3,403	3,072	3,038	2,852	ودائع غير المقيمين (مليار ليرة)
56,706	40,235	39,155	43,742	49,369	الودائع (مليار ليرة)
90.52	85.78	79.45	73.13	69.51	ودائع المقيمين (مليار \$)
29.30	25.09	22.5	21.37	20.95	ودائع غير المقيمين (مليار \$)
119.82	110.87	101.95	94.5	90.46	الودائع (مليار \$)
20,721	19,564	16,369	13,717	11,071	ديون المقيمين (مليار ليرة)
2,593	2,356	1,822	1,128	142	ديون غير المقيمين (مليار ليرة)
23,314	21,920	18,191	14,845	11,213	الديون (مليار ليرة)
30.16	18.78	13.82	8.73	6.42	ديون المقيمين ب(مليار \$)
3.85	2.57	1.63	1.29	0.18	ديون غير المقيمين (مليار \$)
34.01	21.35	15.45	10.02	6.60	الديون (مليار \$)

الميزانية العمومية المقترنة للمصارف بالدولار – مليون دولار،
بعد شطب الفجوة المالية لمصرف لبنان، 2023

المطلوبات وحقوق الملكية		الأصول	
2,885	مطلوبات المصارف الأجنبية	492	النقد في الصندوق
19,960	ودائع العملاء	8,000	ودائع لدى مصرف لبنان
3,400	أموال جديدة غير مقيدة	1,500	اليوروبونز
16,560	أموال قديمة غير مقيدة	5,197	ودائع لدى المصارف الأجنبية
293	سندات	5,805	قروض للعملاء
0	حقوق الملكية	2,144	أصول أخرى
23,138	المجموع	23,138	المجموع

عضو مجلس إدارة جمعية المصارف سعد أز هري كانت له مساهمة في السياق ، ويرايه أن الحسابات التي تحدث إشكالية هي الودائع المقيدة لدى المصارف البالغة 87.9 مليار دولار، والتي تقابلها بالطبع ودائع المصارف لدى مصرف لبنان البالغة 81.1 مليار دولار. لا تستطيع المصارف سداد ودائع العملاء لأن مصرف لبنان متعثراً في الدفع، فهو يعاني من فجوة مالية قدرها 73.1 مليار دولار، ناجمة في المقام الأول عن تبديد احتياطياته بالدولار الأميركي على أسعار الصرف/ الدعم والسياسات المالية غير المستدامة.

و يمكن تقسيم الودائع المقيدة، التي تشكل إلى الودائع التي تقابلها حسابات تصل إلى 100 ألف دولار، وتلك التي تقابلها حسابات تزيد عن 100 ألف دولار، وهي التي استفادت من الفوائد المفرطة التي أعطيت لحامليها، وتلك التي تم تحويلها إلى الدولار بعد تشرين الأول 2019.

ويقترح أز هري ثلاث آليات عمل أساسية ينبغي تنفيذها بالترتيب:

- تحديد وتسوية الحد الأدنى للودائع المضمونة التي تصل الى مبلغ 100 ألف دولار.

- إعادة هيكلية المصارف.

- إنشاء صندوق استرداد الودائع للودائع التي تزيد عن 100000 دولار.

وفي تفصيل الاقتراحات الثلاثة، يوضح أز هري أنه بغية تسوية الحد الأدنى من الودائع المضمونة التي تصل إلى 100 ألف دولار، يفترض في البدء شطب الفجوة المالية التي يعاني منها مصرف لبنان، من خلال استبدال ودائع المصارف لدى مصرف لبنان بصافي السيولة الأجنبية لمصرف لبنان، باستثناء احتياطي الذهب، المقدر بـ 8000 مليون دولار، ما يعادل الأصول السائلة الأجنبية البالغة 9400 مليون دولار ناقص الالتزامات السائلة الأجنبية البالغة 1400 مليون دولار. هذا المبلغ يمثل الصافي المتاح بالدولار لدى مصرف لبنان والذي يمكن استخدامه لتلبية ودائع المصارف. على هذا النحو، يمكن الافتراض أن صافي أصول المصارف بالدولار سيشمل أيضاً 15 بالمئة من القيمة الاسمية لليوروبونز، بالإضافة إلى جميع القروض بالدولار باستثناء المؤونات. ومع وصول أصول المصارف إلى 23.138 مليار دولار، سيكون النظام المصرفي قادراً على الوفاء بمدفوعات الودائع التي تصل إلى 100 ألف دولار. هذه العملية برأيه تمكن المصارف من تحرير هذه الودائع على الفور، وهي تمثل 82 بالمئة من الحسابات التي يملكها المودعون.

وبالنسبة لإنشاء صندوق استرداد الودائع (DRF) الذي سيُعنى باسترداد معظم الودائع التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار، يقترح أز هري أن يُموّل صندوق استرداد الودائع (DRF) بشكل مشترك بين المصارف ومصرف لبنان والدولة، وفق الآتي:

- 30 بالمئة من الأرباح الموزعة للمصارف ، من خلال ملكية صندوق استرداد الودائع (DRF) بنسبة 30 بالمئة من أسهم المصارف التي لا يحق لها التصويت.
- 205 مليار دولار كمساهمة من الدولة لإعادة رسملة مصرف لبنان.
- حصة من عائدات النفط والغاز المستقبلية التي تُقدّر بما لا يقل عن 300 مليار دولار.
- حصة سنوية من إيرادات أصول الدولة.
- فرض إيرادات ضريبية على الأرباح التي يحققها المدينون الذين دفعوا قروضهم بالدولار بأسعار الصرف الرسمية، والتي كانت أقل بكثير من سعر صرف السوق. وقد ناقشت السلطات النقدية هذه الضريبة.

بنفس القدر من الأهمية، سيصدر صندوق استرداد الودائع (DRF) أسهماً تناسبية للمودعين تساوي قيمة ودائعهم في المصارف ، على أن يجري إدراجها وتداولها بسعر بورصة بيروت بما يوفر سيولة فورية لحاملها وفرصاً للاستثمار من قبل المساهمين المحليين والأجانب.

ومع الاحتفاظ بجميع الودائع بخلاف الودائع غير المقيدة خارج الميزانية العمومية ، غير ان تلك التي تم تحويلها إلى الدولار الأميركي بعد تشرين الاول 2019، فتنتمى إلى الطرق التي جرت مناقشتها كثيراً، في سدادها تدريجاً بالليرة اللبنانية بسعر صرف معتدل أقل من سعر السوق ، ما يُسمّى لولرتها ، إضافة الى ذلك يمكن حذف الودائع المتعلقة بالفوائد الفائضة التي تزيد عن حد معين.

الحل الممكن لاسترداد الودائع

إنّ أي مشروع قانون من الحكومة او اقتراح قانون من مجلس النواب يهدف الى شطب الودائع من موازنات المصارف مقابل وعود وهمية بإنشاء صناديق ائتمانية او سيادية او صناديق إعادة تكوين الودائع سيقوض الثقة بالاقتصاد ويعتبر مخالفة دستورية. كما ان اي اجراء يتعلق باقتطاع جزء من الودائع سيعرض السلطة لمواجهات قضائية ، وقد تؤدي الى خسارة الاحتياط الاجنبي لمصرف لبنان، ولتصفية املاك للدولة .

يبدأ السير بالحلول عند توحيد سعر صرف الدولار إزاء الليرة، و عند الاقتناع ان الديون على مصرف لبنان والدولة لا تُحلّ بشطبها، بل بإعادة جدولتها وبتوفير السيولة والموارد المالية لخدمتهما ، ولا يستطيع اي جهاز مصرفي إعادة كل الودائع، وانما الهدف هو تعزيز القدرة على خدمتها وتوافر السيولة المصرفية لديه.

بداية لا بد من معالجة وضع مؤسسات القطاع العام ، وهي من الإجراءات الضرورية للخروج من الأزمة ، فالهدف سيكون انعاش الاقتصاد أولاً، وتحقيق نمو اقتصادي يتيح تعزيز إيرادات الدولة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولتوفير الفائض الاولي لخدمة التزامات الدولة بعد إعادة جدولتها. وخدمة الدين العام يمكن توفرها من عائدات مؤسسات القطاع العام بلا بيعها او تحويل إيراداتها الى صناديق.

ومن المهم ان تحقق الدولة فائضاً في الموازنة العامة ، خاصة مع عدم قدرة مصرف لبنان على ردها بسلفات خزينة ، وهذا الفائض يتحقق عبر استيفاء الضرائب عن النشاط الاقتصادي .

انّ الشراكة مع القطاع الخاص لها وقع ايجابي مهمّ في تحسين إدارة هذه المؤسسات، وتعزيز الترابط بين القطاعين العام والخاص، وخصوصاً انّ سوء ادارة مؤسسات القطاع العام كان أحد اهم العوامل التي أدت الى الأزمة . ومن المفيد الاشارة ان مشاركة القطاع الخاص تتم عبر شركات مساهمة تخضع لقانون التجارة اللبناني .

ان توفر السيولة في مصرف لبنان من ودائع المصارف الإلزامية ، كما ان توفر تكلفة خدمة دين الدولة بعد اعادة جدولتها من عائدات مؤسسات القطاع العام بعد خصخصة ادارتها وتخصيص رأسمالها جزئياً ، بالإضافة الى ابقاء الودائع التزامات في المصارف بعد تحديد سقف عادل للمودع في السحوبات ، ستساهم في ايجاد الحل الممكن لازمة الودائع .

المصادر:

- د. غازي وزني
- د. منير راشد
- أسعد أزهرى
- مصرف لبنان

Deposits and Feasible Solutions

The financial gap in Banque du Liban (BDL) and the widening of its negative repercussions on the overall monetary and economic activity revealed the exposure of the financial and banking reality, and the exposure of the financial policy that facilitated the consumption of BDL's assets and reserves in hard currencies, the majority of which are made up of its bank deposits, currently estimated at about \$86.8 billion.

After the depletion of liquidity in the BDL, and the state's surrender to collapse, and its evasion of responsibility for its excessive consumption of deposits, multiple short- and long-term solution projects and plans were put forward by the government, banks, and the BDL, most of which aimed to build a road map that would lead to the return of deposits to their owners, and the financial regularity that will add to the banks' budgets and reactivate their role and function in serving the Lebanese economy.

Total Public Debt	2019	2020	2021	2022	23-Feb
Public debt in foreign currencies (\$ billion)	34	36	39	41	40
Local public debt (billion LBP)	87,279	89,762	93,247	91,169	890,545
Local public debt (\$ billion)	58	60	62	60	59
Total public debt (\$ billion)	92	96	101	101	99

The official dollar exchange rate = 1507.5 liras in the years 2019-2022.

The official dollar exchange rate = 1,500 liras in February 2023.

The dollar exchange rate in the market = 89,500 pounds currently.

The Government's Plan to Distribute Losses

The government is formally committed to not harming deposits, but it reduces them in practice by reclassifying deposits in currencies remaining in the banking sector, between eligible, estimated at about \$40 billion, and non-eligible, estimated at about \$46 billion. So that the recovery rate of qualified deposits is between two and three times higher than the recovery rate of non-qualified deposits, in addition to exceptional and strict measures regarding illegal deposits.

This plan bears the bulk of the banks' losses on deposits as follows:

- There is an indirect deduction of \$7.5 billion due to the difficulty of justifying the sources of funds.

- Writing off \$10 billion in excess interest, that is, interest that was given on deposits at a rate exceeding the normal rate in the market.
- \$13 billion will be deducted from eligible and non-eligible deposits to be transferred according to capital transfer rules to be part of bank shares (Bail In) in exchange for their owners receiving shares worth \$2 billion, which is equivalent to half of the total capital of the new banks after restructuring.
- Gradual and progressive payment of the protected amount of eligible deposits not exceeding \$100,000, and \$36,000 for non-eligible deposits. The total value of protected deposits is estimated at approximately \$22 billion, paid equally between the banks and the Central Bank over a time period of up to 15 years, meaning that their net present value amounts to \$13 billion.
- Converting \$30 billion of eligible and non-eligible deposits into Class A securities and above, maturing after 30 years for qualified deposits and 40 years for non-qualified deposits. The current discounted value of these bonds does not exceed \$6 billion, half of which will be paid from banks and the other half in cash from the BDL.
- Voluntarily transferring \$3 billion into the lira at a reduced exchange rate ranging between 20 and 50 percent of the actual market exchange rate.

In return, the government is committed to recapitalizing BDL in the amount of \$2.5 billion and allocating some of its future revenues according to specific criteria to be the assets of the “Deposit Recovery Fund”.

Distribution of Treasury Bonds According to Holders					
Billion LBP	2019	2020	2021	2022	23-Sep
<i>Banks</i>	24,579	22,460	20,556	15,076	13,542
%	29	26	22	17	16
<i>Banque du Liban</i>	50,054	54,331	57,155	56,601	51,578
%	58	62	62	63	59
<i>Financial Institutions</i>	441	443	474	604	374
%	1	1	1	1	0
<i>Public institutions</i>	9,820	10,243	12,861	17,042	20,608
%	12	12	14	19	24
<i>Public</i>	806	663	570	402	796
%	1	1	1	0	1
Total	85,700	88,140	91,616	89,725	86,898

This plan was met with negative reactions, perhaps the most important of which are:

- The unconstitutionality of classifying deposits between eligible and non-eligible according to the decision issued by the Constitutional Council.
- The disguised deduction for deposits reaches 85% of the value of the deposit when issuing bonds, then the deduction rate gradually decreases as the bond approaches its maturity date.
- The maturity period of the bonds is long, reaching 30 years, and it is unfair to middle-class and elderly depositors.
- Bond prices are affected by global interest rates and inflation rates.
- Assuming that the Bank of Lebanon will pay \$3 billion when issuing bonds, banks can oppose paying their share.
- Bonds carry significant risks if the bond issuer fails to pay them at maturity.

The Banque du Liban's Approach

The BDL is adopting a different approach to the issue. The Central Bank transferred part of its losses to the state, amounting to \$16.7 billion resulting from state financing in currencies, and this is not accurate. There is still \$40.5 billion in its budget, included in the revaluation differences item, which means that one party must pay this amount, otherwise the treasury will bear it. Thus, the Central Bank places on the government the responsibility of settling \$57 billion in losses.

The BDL transferred part of its assets into debts from the Lebanese government as a result of its sales of foreign currencies to it, and the bank set this item at a value of \$16.7 billion. According to the Advisory Centre, and based on the Alvarez & Marsal forensic audit report and other data, it turns out that the Central Bank's transfers to finance the purchase of fuel and other substances in the years preceding the crisis did not exceed \$12 billion, while the Ministry of Finance issued Eurobonds (no less than \$16 billion). The Bank bought it in exchange for its equivalent in treasury bonds in Lebanese pounds. If we add to this the interest paid by the state on its loans from the central bank, the government may be a creditor, not a debtor, to the central bank.

In the opinion of the BDL, the continued delay in implementing the reform laws weakens the financial position of the Lebanese state, the Central Bank, and the banks, and this situation, if it continues, will cause harm to depositors whose rights are eroded over time. Accordingly, the continued delay in addressing the banking crisis has serious repercussions on Lebanese society as a whole and on the national economy. Similarly, it stresses the importance of accelerating the development of a realistic plan to restructure and reform the banking and financial system, approve its laws, and begin negotiations with creditors, while reaffirming that BDL is fully committed to abide by the necessary laws.

Cooperation also exists between the BDL and the IMF, and the issue of deposits is linked to addressing the financial gap. As a result of the financial crisis, it was necessary to move to partial dollarization of the economy in order to maintain a minimum level of stability. There is technical cooperation regarding the accounting mechanism in the bank, which is being worked on to change,

but on the other hand, international cooperation to develop integrated financial plans has not occurred, because the laws required to be approved have not yet been approved. The financial gap is also large and requires political will to confront it by approving specific laws.

As for bank deposits, the procedures undertaken by the Central Bank through the circulars it issues remain limited procedures and should not replace the integrated procedures approved by the government and the Parliament.

The BDL considers that addressing the gap requires a shared responsibility that must be borne by everyone, and it is important to start with an initial treatment to rebuild an economy and launch the banking sector so that it can achieve profits that will remain within the banks to be redistributed to depositors.

Balance Sheet of Banque du Liban					
End of Period, in Billions of LBP	2019	2020	2021	2022	2023
Gold	13.9	17.3	16.6	16.6	19.2
Foreign Currencies	29.6	18.6	13.6	10.4	9.6
Claims on Customers	0.3	0.3	0.3	0.2	0
Loans to Commercial Banks	13.8	13.1	12.6	10.7	1
Load to MLT banks	1.2	1.2	1.1	1.2	0.1
Loans to Public Sector	0	0	0	0	16.6
Revaluation of Gold and Foreign Currency	0	0	0	0	43.2
Securities Portfolio	45.7	45.5	45.5	45	9.3
Fixed Assets	0.3	0.3	0.3	0.3	0
Assets from exchange operations of financial instruments	12	12	12	12	1.2
Other Assets	24.7	40.5	61.2	93.2	7 ¹
Assets= Liabilities	141.4	148.6	163.2	189.7	107.2
Currency in Circulation outside BDL	7	20.5	30.4	53.2	3.9
Commercial Banks' Deposits	107.6	103.2	104.9	101.7	86.8
MLT Banks Deposits	2.2	1.8	1.8	1.8	0.7
Customers' Deposits	0.1	0.1	0	0.2	0.1
Public Sector Deposits	5.4	4.5	7.8	12.8	12.4
Valuation Adjustments	8.5	11.5	11.9	12.7	0
Securities other than Shares	0	0	0	0	0
Foreign Liabilities	1.8	2.9	1.3	1.7	1.8

¹ Other assets 2023 = 3948 billion pounds according to the Bank of Lebanon website, and most likely a typo error

Special Long-Term Liabilities	0.6	0.1	0.1	0.1	0
Capital Accounts	3.8	3.5	3.5	3.5	1
Other Liabilities	4.4	0.5	1.6	2.1	0.4

Banks' Point of View

Banks assume that their maximum liability limits should not exceed the value of the losses currently achieved, which are approximately \$7 billion after adopting a rate of 15,000 LBP to exchange the dollar against the lira. That is, it may increase when the exchange rate is raised to 89,500 LBP. This offering allows a number of advantaged banks to settle their losses through recapitalization with cash advances, revaluing real estate assets, selling foreign assets, and transferring part of the liabilities to the capital account, that is, converting deposits into shares.

The banks believe that \$60 billion in losses should be transferred to the state, noting that those concerned agree that banking losses amount to \$70 billion. The state must allocate its tax revenues, revenues from its public properties, commercial assets, and potential future resources, such as gas and oil, to pay the resulting losses.

The banks have proposed solutions projects that, according to what they see, lead to three basic things, the first of which is the immediate return of about 80 percent of bank deposits, the majority of whom belong to the middle class, which the economy desperately needs to restart it, the second is keeping the banks alive and involving them in the battle for revival, and the third thing is Capitalizing the BDL, and keeping Lebanon on the map of global financial markets.

Value (Billion \$)	2019	2020	2021	2022	2023
Commercial bank deposits at BDL	107.6	103.2	104.9	101.7	86.8

Banks	2019	2020	2021	2022	2023
Resident Deposits (Billion LBP)	51,973	36,832	36,083	40,704	46,517
Non Resident Deposits (Billion LBP)	4,733	3,403	3,072	3,038	2,852
Deposits (Billion LBP)	56,706	40,235	39,155	43,742	49,369
Resident Deposits (Billion \$)	90.52	85.78	79.45	73.13	69.51
Non Resident Deposits (Billion \$)	29.3	25.09	22.5	21.37	20.95
Deposits (Billion \$)	119.82	110.87	101.95	94.5	90.46
Resident Claims (Billion LBP)	20,721	19,564	16,369	13,717	11,071
Non-Resident Claims (billion lbp)	2,593	2,356	1,822	1,128	142
Claims (billion lbp)	23,314	21,920	18,191	14,845	11,213
Resident Claims (billion \$)	30.16	18.78	13.82	8.73	6.42

Non-resident claims (billion \$)	3.85	2.57	1.63	1.29	0.18
Claims (billion \$)	34.01	21.35	15.45	10.02	6.6

Member of the Board of Directors of the Association of Banks, Saad Azhari, had a contribution in the context, and in his opinion, the problematic accounts are the restricted deposits with banks amounting to \$87.9 billion, which are of course offset by the banks' deposits with the BDL amounting to \$81.1 billion. Banks cannot repay customer deposits because the BDL is in default, suffering from a financial gap of \$73.1 billion, primarily caused by the squandering of its US dollar reserves on exchange rates/subsidies and unsustainable fiscal policies.

The restricted deposits can be divided into deposits that are offset by accounts of up to \$100,000, those that are offset by accounts exceeding \$100,000, which benefited from the excessive interest given to their holders, and those that were converted to dollars after October 2019.

Azhari suggests three basic working mechanisms that should be implemented in order:

- Determine and settle the minimum guaranteed deposits of up to \$100,000.
- Restructuring banks.
- Establish a deposit recovery fund for deposits exceeding \$100,000.

In detailing the three proposals, Azhari explains that in order to settle the minimum guaranteed deposits of up to \$ 100,000, it is supposed to begin by eliminating the financial gap that the BDL is suffering from, by replacing the banks' deposits with BDL with the net foreign liquidity of the Bank of Lebanon, with the exception of the reserve gold, estimated at \$8,000 million, is equivalent to foreign liquid assets of \$9,400 million minus foreign liquid liabilities of \$1,400 million. This amount represents the net amount available in dollars at the Bank of Lebanon, which can be used to meet bank deposits. As such, it can be assumed that the banks' net dollar assets will also include 15 percent of the nominal value of the Eurobonds, in addition to all dollar loans excluding provisions. With bank assets reaching \$23.138 billion, the banking system will be able to meet deposit payments of up to \$100,000. In his opinion, this process enables banks to release these deposits immediately, which represent 82% of the accounts held by depositors.

Regarding the establishment of the Deposit Recovery Fund (DRF), which will be concerned with recovering most deposits worth more than \$100,000, Azhari proposes that the Deposit Recovery Fund (DRF) be financed jointly between the banks, the BDL, and the state, according to the following:

- 30 percent of the profits distributed to banks, through the Deposit Recovery Fund (DRF) ownership of 30 percent of the shares of non-voting banks.
- \$205 billion as a contribution from the state to recapitalize the BDL.
- A share of future oil and gas revenues estimated at no less than \$300 billion.
- An annual share of state asset revenues.

- Imposing tax revenues on profits made by debtors who paid their loans in dollars at official exchange rates, which were much lower than the market exchange rate. Monetary authorities have discussed this tax.

Equally important, the Deposit Recovery Fund (DRF) will issue proportional shares to depositors equal to the value of their deposits in banks, to be listed and traded at the Beirut Stock Exchange price, providing immediate liquidity to its holders and investment opportunities for local and foreign shareholders.

While all deposits other than unrestricted deposits are kept outside the balance sheet, except for those that were converted to US dollars after October 2019, one of the methods that has been much discussed is to gradually pay them back in Lebanese pounds at a moderate exchange rate below the market price, the so-called lira. In addition, deposits related to excess interest exceeding a certain limit can be deleted.

Possible solution to recover deposits

Any draft law from the government or proposed law from the Parliament that aims to write off deposits from bank budgets in exchange for fictitious promises to establish credit or sovereign funds or deposit reconstruction funds will undermine confidence in the economy and be considered a constitutional violation. Also, any action related to deducting part of the deposits will expose the authority to judicial confrontations, and may lead to the loss of the Bank of Lebanon's foreign reserves, and to the liquidation of state property.

The path towards solutions begins when the exchange rate of the dollar against the lira is unified, and when you are convinced that the debts on the Bank of Lebanon and the state are not resolved by writing them off, but rather by rescheduling them and by providing liquidity and financial resources to serve them. No banking system can return all the deposits, but the goal is to enhance the ability to service them and provide liquidity.

First, it is necessary to address the situation of public sector institutions, which is one of the necessary measures to get out of the crisis. The goal will be to revive the economy first, and achieve economic growth that allows enhancing state revenues to support social and economic development, and to provide the primary surplus to serve the state's obligations after rescheduling them. Public debt service can be provided from the revenues of public sector institutions without selling them or transferring their revenues to funds.

It is important for the state to achieve a surplus in the general budget, especially with BDL's inability to provide it with treasury advances. This surplus is achieved by collecting taxes on economic activity.

Partnership with the private sector has an important positive impact in improving the management of these institutions and strengthening the interconnection between the public and private sectors, especially since the mismanagement of public sector institutions was one of the most important factors that led to the crisis. It is useful to point out that the private sector's participation takes place through joint stock companies subject to the Lebanese trade law.

The availability of liquidity in BDL from mandatory bank deposits, and the availability of the cost of servicing the state debt after its rescheduling from the revenues of public sector institutions after the privatization of their management and partial allocation of their capital, in addition to keeping deposits as liabilities in banks after setting a fair ceiling for the depositor in withdrawals, will contribute to finding a possible solution to the deposit problem.

References:

Dr. Ghazi Wazni

Dr. Mounir Rached

Asaad Azhari

Banque du Liban